

الآليات القانونية المكرسة لمبدأ المناصفة في الجزائر

Legal mechanisms dedicated to the principle of parity in Algeria

شقطني سهام*، جامعة باجي مختار عنابة

تاريخ النشر: 2025/06/30

تاريخ القبول: 2025/05/16

تاريخ الاستلام: 2025/02/03

ملخص: إن المشاركة السياسية للمرأة قد حققت عددا من الانجازات في سبيل تمكّنها من المشاركة بفعالية بفضل الإصلاحات السياسية التي أقدم عليها المشرع الجزائري، يهدف البحث إلى إبراز أهم الآليات القانونية المكرسة للحقوق السياسية المقررة للمرأة في المجالس المنتخبة وجعلها على قدم المساواة مع الرجل، وتتلخص نتائج البحث أن المشرع قرر مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء في التمثيل في المجالس المنتخبة سعيا منه للرفقي بها سياسيا لتحقيق العدالة.

الكلمات المفتاحية: المشاركة، المرأة، المشرع، السياسية، مجالس منتخبة.

تصنيف JEL : XN1، XN2.

Abstract:

Women's political participation has achieved a number of achievements in order to enable them to participate effectively thanks to the political reforms introduced by the Algerian legislator. The research aims to highlight the most important legal mechanisms devoted to the political rights granted to women in elected councils and make them on an equal footing with men. The results of the research are summarized that: The legislator decided on the principle of parity between men and women in representation in elected councils in an effort to advance them politically to achieve justice.

Keywords: For the participation of women, legislators, politicians, and elected councils.

Jel Classification Codes: XN1, XN2.

شقطني سهام*

لقد سعت الجزائر كغيرها من الدول على تعزيز وتفعيل دور المرأة في المجتمع لاسيما الحقوق السياسية منها، وذلك من خلال الآليات القانونية والمواثيق الدولية ، وهذا ما أكدت عليه الدساتير الجزائرية المتعاقبة من خلال دستور 1963 إلى 2020، والتي بدورها تنص على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة والتمتع بكافة الحقوق السياسية، وقد قرر المشرع الدستوري على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة، ووجدت هذه المبادرة تطبيق جد فعال من خلال الاعتماد على نظام الكوتا المستحدثة بالقانون العضوي، 12-03 الذي يحدد كيفية توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة والذي يعتمد على نظام الحصص. وهو ما سار عليه التعديل الدستوري لسنة 2020 حيث بقي على نفس الاتجاه في ترقية وتوسيع حظوظ المرأة ، غير أن الأمر 01-21 المتضمن القانون العضوي للانتخابات المعدل والمتمم. وضع حدا لنظام الكوتا "نظام الحصص" وفرض تطبيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء في الحقوق السياسية وخاصة منها الترشح للمجالس المنتخبة. من خلال الدراسة نهدف إلى إبراز أهم الأحكام القانونية التي اعترفت بحق المرأة في المشاركة سياسيا مع تحديد أهم الإصلاحات القانونية التي طورت فكرة المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المنتخبة وصولا للاعتراف لها بالمناسبة هي والرجل في التمثيل في المجالس المنتخبة. وقد اعتمدنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لأنهما الأكثر ملائمة لمثل هذه الدراسات القانونية التي تعتمد على الوصف والتحليل معا.

ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكال التالي: "كيف تعاملت النصوص القانونية بمراحلها المختلفة مع فكرة المشاركة السياسية للمرأة؟ وهل مبدأ المناصفة حقق المساواة الفعلية بين النساء والرجال في التمثيل في المجالس المنتخبة؟

المحور الأول: الدساتير الجزائرية السابقة

اهتم المشرع بفكرة مشاركة المرأة في الحياة السياسية منذ الاستقلال مراعيًا بذلك جهود وتضحيات المرأة الجزائرية أثناء ثورة التحرير ، و من خلال ذلك سعى إلى تكريس فكرة المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات بما فيها الحقوق السياسية في مختلف الدساتير الجزائرية.

أولا: مرحلة دستور 1963 إلى دستور 1976

1-دستور 1963:

دستور سنة 1963 نص في ديباجته على المبادرة على رقي المرأة لإشراكها في تدبير الشؤون العامة. حيث نص على بعض الحقوق الأخرى في المادة 10 منه مقاومة استغلال الإنسان في جميع أشكاله، حق العمل وضمانه، حق التعليم، ومجانية حق الدفاع عن الحرية واحترام كرام الإنسان.

كما أشارت المادة 11 منه على "توافق الجمهورية على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتنضم إلى كل منظمة دولية تستجيب لمطامح الشعب الجزائري وذلك اقتناعا منها بضرورة التعاون الدولي".

ويجدر بالذكر أنه لم يتم النص على مبدأ المناصفة في ظل دستور 1963، حيث أن المادة 12 من دستور 1963 نصت على مبدأ المساواة كمبدأ عام حيث اعتبرت المواطنين متساوين في الحقوق والواجبات بتعبير لا يشير لمصطلح المساواة.

وباستقراء نص المادة 13 من دستور 1963 التي تنص "لكل مواطن استكمل 19 عاما من عمره الحق في التصويت." فللملاحظ على هذا الدستور أنه استبدل عبارة الحقوق السياسية الواردة في الاتفاقيات الدولية العامة لحقوق الإنسان بعبارة واردة في نص المادة 13 " الحق في التصويت"، فجعل الاتفاقيات الدولية لم تذكر التصويت بل استعملت عبارة لحقوق السياسية، وذلك لأنها مصطلح أعم من الحق في التصويت، وبهذا يكون المشرع الجزائري قد أهمل الحقوق السياسية الأخرى واكتفى بالحق في التصويت.

2- دستور 1976:

بتفحص دستور 1976 نلاحظ أن المادة 39 ف20 تنص على اعتبار كل المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات، دون ذكر مصطلح المرأة في الفقرة معنى ذلك أن النص تضمنها، كما تشير الفقرة الثالثة من نفس المادة إلى أن أي شكل من أشكال التمييز بين الجنسين القائمة على أحكام مسبقة بسبب جنس أو عرق أو حرف تعد ملغاة، وهو ما يؤكد تبني مبدأ المساواة بين الجنسين، كما أشارت المادة 41 من دستور 1976 إلى أن الدولة تكفل المساواة لكل المواطنين بإزالة كافة العقبات التي يمكن أن تكون ذات طابع اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي، وذلك حتى تضمن مساواة كل المواطنين في المشاركة الفعلية في التنظيم السياسي، والاقتصادي والثقافي والاجتماعي، لكن نجد أن المشرع الجزائري ابتعد عن تخصيص الحقوق لتشمل المادة الحقوق الأربعة ومشاركة المرأة الجزائرية، وهو نفس الطرح السابق الذي يؤكد على مبدأ المساواة بين الجنسين، فوظائف الدولة ومؤسساتها فلم تكن في متناول كل المواطنين، وبهذا تم منح المرأة أهلية قانونية مباشرة شؤون الدولة على قدم المساواة مع الرجال.

كما أن المادة أعلاه أكدت على دور الدولة في ضمان المساواة بين جميع المواطنين بإزالة جميع العقبات المتصلة بالجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. كما تؤكد المادة 42 هذا المضمون بتأكيد ضمان الدستور لكل الحقوق ذات الطابع السياسي، والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمرأة.

وعليه يمكن القول أن دستور 1976 نص على مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، وألغى كل أشكال التمييز بين الرجل والمرأة خاصة تلك القائمة على الجنس أو العرق كما أقر ضمان الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة الجزائرية بصورة صريحة.

وتعد هذه خطوة إيجابية منه حيث كان أكثر انفتاحا فيما يخص الحقوق السياسية بصفة عامة وحقوق المرأة بصفة خاصة، فرغم أن المؤسس الدستوري أقر مكانة مشاركة المرأة في الحياة السياسية مما يؤدي إلى ترقية المرأة ومساواتها في الحقوق مع الجنس الآخر، كانت المشاركة السياسية للمرأة في ذلك النظام الذي اتخذته الجزائر في دستور 1976 أقرب للتعبئة على أن تكون مبدأ أساسي من مبادئ الديمقراطية.

ثانيا: مرحلة دستور 1989 إلى دستور 1996

1- دستور 1989:

جاء دستور 1989 بمجموعة من الحقوق والحريات التي خص بها المواطن والمواطنة على حد سواء، إلا أنه لم يشير إلى أي نص يتعلق بالحقوق السياسية للمرأة، فدستور 1989 يعد منعظا كبيرا في تاريخ الجزائر، فقد اكتسبت حقوق الإنسان وحرياته مكانة أوسع مما كان عليه في النظام الاشتراكي، فلم يكن عبارة عن تعديل فقط، وإنما يعد تغييرا جذريا لسياسة الجزائر بعد سقوط الاشتراكية، فأدى إلى زوال النظام الاشتراكي في الجزائري، واتخاذها النظام الليبرالي وتبنيها مبدأ التعددية الحزبية، فقد احتوى دستور 1989 على أكثر من 30 مادة فيها يخص الحقوق والحريات عامة (بادي، 2005، 82)، ونصوصه كرسست بصفة واضحة وصريحة عما جاءت عليه من الدساتير السابقة.

وبالنسبة للحقوق السياسية للمرأة تم الإشارة إليها من ديباجة الدستور، التي جعلت الجزائريين والجزائريات الحق في تسيير الشؤون العمومية والقدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية، والمساواة هي أساس بناء مؤسساته الدستورية، أو ضمان حرية الأفراد.

كما تضمن الفصل الرابع من الدستور مجموعة من الحقوق والحريات مؤكدا لمبدأ المساواة، حيث أشار في المادة 28 إلى: "المساواة أمام القانون دون تمييز سببه المولد أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر شخصي أو اجتماعي، وليعترف في المادة 30 بوجود عراقيل تعيق المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية ووجوب إزالتها حيث نصت على "تستهدف المؤسسات ضمان

مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات وبإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان، وتحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية..."

وبدورها المادتين 47 و 48 أكدتا على حق المواطنين في الانتخاب والترشح بالإضافة إلى مساواتهم في الالتحاق بالوظائف والمهام في الدولة دون شروط أخرى غير المنصوص عليها في القانون، والجديد الذي تبناه هذا الدستور هو فكرة التعددية الحزبية، فلم يعد تقديم المترشحين يتم عن طريق الحزب الواحد بل كل الأحزاب تقدم مرشحين وفقا لقانون الانتخابات (دغيش، 2016، 53).

دستور 1989 قرر بعض الضمانات السياسية وأشار إلى دور السلطة القضائية في التكفل بحماية الحريات وضمان المحافظة على الحقوق الأساسية للأفراد، وأشار إلى حرص المجلس الدستوري في احترام المبادئ المقررة في أحكام الدستور، إلا أنه لم يشير إلى الوسائل والإجراءات التي يجب اتخاذها لتجسيد مبدأ المساواة وتمكين المواطنين بما فيهم النساء كمواطنات يمارسن حقوقهم وحرياتهم. من مستجدات دستور 1989 هو تقرير حق إنشاء أحزاب سياسية وهذا ما لم يتم النص عليه في دستور 1963 و أيضا دستور 1976، وكما أن هذا الدستور جعل حق الترشح حرا، وقرر مبدأ المساواة في تقلد المناصب العامة في الدولة.

2-دستور 1996:

لم يختلف دستور 1996 كثيرا عن الدساتير السابقة فالمؤسس الدستوري احتفظ بكل الحقوق والحريات التي تضمنها دستور 1989، إذ تضمن من خلال أحكامه نصوص خاصة بالحقوق والحريات الأساسية للمواطنين وجاء ضامنا لتلك الحقوق والحريات والفصل فيها، من حقوق سياسية ومدنية واجتماعية واقتصادية وثقافية، وكل أحكامه المقررة للحقوق والحريات الأساسية مبنية على أساس المساواة بين جميع المواطنين، فعلى هذا الأساس أكد الدستور الجزائري لسنة 1996 في أكثر من مادة على مبدأ المساواة بين المواطنين (ميساوي، 2022، 374).

بالرجوع للمادة 29 من دستور 1996 نجد أنها تنص على مبدأ مساواة المواطنين أمام القانون ولا يمكن التذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد أو الجنس أو أي شرط أو ظرف آخر شخصي أو اجتماعي، وكما نصت مادته 31 على مساواة الرجل والمرأة أمام مؤسسات الدولة على وجه يضمن مشاركة الجميع في الحياة السياسية.

كما أشار الدستور على مجموعة من الحقوق الأخرى كحرية إنشاء جمعيات واجتماعات وحق إنشاء أحزاب، وذلك نتيجة لتكريس حرية التعبير والرأي والاعتماد على مبدأ الكرامة الإنسانية وعدم المساس بها، في كل من مواد الفصل الرابع الخاص بالحقوق والحريات، وجعل الدستور مهمة حماية وضمان حقوق المجتمع الجزائري وحرياتهم على أساس مبدأ الشرعية، والمساواة وتخصيص السلطة القضائية والكل سواسية أمامها.

المحور الثاني: التعديلات الدستورية

سعت الدولة جاهدة إلى تعزيز مكانة المرأة وتدعيم حقوقها خاصة السياسية من خلال آليات قانونية، تركز أساسا على مبدأ المساواة خاصة بين الجنسين المكرسة في جميع الدساتير المتعاقبة، غير أن ذلك لم يكن كافيا لضمان مشاركة المرأة في الحياة السياسية، الأمر الذي حتم على المؤسس الدستوري محاولة ترقية تمثيلها في المجالس المنتخبة من خلال التعديلات الدستورية الآتية:

أولا : مرحلة الدستور 2008 إلى 2016:

من خلال التعديل الدستوري لسنة 2008، تم استحداث المادة 31 مكررومن فحوى نصها: "أن تعمل الدولة على ترقية السياسة للمرأة بتوسيع خطوط تمثيلها في المجالس المنتخبة..."

وهو نفس المحتوى الذي تضمنته الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة بشأن المرأة والتي صادقت عليها الجزائر، ومنها الاتفاقية الدولية المناهضة للتمييز ضد المرأة والتي انضمت إليها الجزائر في 1996 مع تحفظها على بعض المواد (ميساوي، 2022، 371). كما تجسد حرص

الدولة الجزائرية على حماية حقوق وحرريات المرأة باعتبارها جزءا من الحريات والحقوق الأساسية للمواطن ككل، لاسيما الحقوق السياسية التي تسمح لها بالتوحيد بفعالية وقوة في المجالس المنتخبة (قرلان، 2022، 238)

ويؤكد من جهة أخرى الانسجام بين م31 مكرر ومواد الدستور الأخرى وخاصة م16 من نفس تعديل الدستور تشير أن المجلس المنتخب هو مكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العامة وبالتالي هو المكان الطبيعي لمشاركة المرأة في هذا التسيير من هذا المنطلق قام المشرع الجزائري بإصدار عدد من النصوص التشريعية التي تهدف إلى تعزيز الحقوق السياسية بصفة عامة (اونيسي، 2014، 14) وتمثيل المرأة في المجالس المنتخبة بصفة خاصة فعرفت سنة 2012 موجة من الإصلاحات تنصب ضمن مساعي رئيس الجمهورية في تعزيز مكانة المرأة وضمان مشاركتها السياسية، فأول نص صدر في هذه السنة معترفا بحق ترشحها هو القانون العضوي رقم 12-01 المتعلق بنظام الانتخابات وبما تضمنته المادة 31 مكرر صدر القانون العضوي رقم 12-03 ومن خلاله اعتمد المشرع صراحة نظام الحصص النسائية لضمان تواجد المرأة في هذه المجالس محددًا نسب التمثيل حسب المجالس الشعبية، والمقاعد المتنافس عليها (ميساوي، 2022، 374).

وباستقراء النصوص نستنتج أن الدولة الجزائرية من خلال نصوصها قد حرصت على تعزيز مكانة المرأة سياسيا، وثمنت من جهودها المبذولة، في العديد من الميادين الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والرياضية...، بحيث ساهم هذا القانون في تعزيز وتوسيع أشواط التقدم المحققة في مجال الحكامة في جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمقاولية، لتعميق المسار الديمقراطي والإنعاش الجزائري للمرأة الجزائرية (طيبون، 2014، 175).

2-التعديل الدستوري لسنة 2016:

صدر التعديل الدستوري لسنة 2016 بموجب القانون 01/16 المؤرخ في 6 مارس 2016، حيث أقر هذا الأخير على أهم أحكام ومبادئ التعديل الدستوري لعام 2008 في مجال الاعتراف بالحقوق السياسية للمرأة، وتعزيز حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة، حيث أشارت المادة 35 من التعديل لدستوري سنة: 2016 "تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة"

من خلال النص تلمس تكريس إيجابي للحقوق السياسية لصالح المرأة الذي أفترته المادة 31 مكرر من التعديل الدستوري لعام 2008 كما تضمن التعديل الدستوري لسنة 2016 على آلية جديدة لتمكين المرأة في مجال الشغل حيث أشارت المادة 36 منه "تعمل على ترقية التنافس بين الرجال والنساء بسوق الشغل، تشجع الدولة على ترقية المرأة في مناصب المسؤولية في الهيئات والإدارات العمومية وعلى مستوى المؤسسات".

ويستخلص من نص المادتين من دستور 2016 أنهما أكدتا على ترقية الحقوق السياسية للمرأة وتحسيد مكانتها السياسية على أساس المساواة بينها وبين الرجال في مناصب العمل والتشجيع على الترقية النسائية في المناصب المسؤولية في الهيئات والإدارات العمومية وعلى مستوى المؤسسات (مدافرة، 2021، 187)

كما أشارت نصوص التعديل الدستوري لسنة 2016 على مبدأ المساواة في تطبيقه على كل المواطنين والمواطنات ويكون بالتساوي دون تمييز كما تعمل المؤسسات على إزالة كل العقبات حسب ما جاءت به المادة 34 والتي هي عبارة عن عراقيل تعوق تفتح الشخصية الإنسانية من النساء والرجال، وتحول دون مشاركة الجميع مشاركة فعلية في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية.

كما نصت كل من المواد (48، 49، 50) على ضمان حرية المواطن للحقوق التالية: حرية التعبير، وإنشاء جمعيات، وحرية الصحافة، والتظاهر السلمى، والتي تنضم تحته إطار قانونى والذي يحدد كىفيات ممارساتها. وأخيرا نلاحظ أن تعديلات 2016 جاءت بعدة إضافات، من خلال نصوص اأمل فى صلبها حقوقا سياسية وتمس مباشرة المرأة وبعض المبادئ العامة والحرىات والحقوق التي تكون لصيقة بكرامة المرأة ومكانتها فى المجتمع لتبقى معززة مكرومة.

ثانيا: التعديل الدستورى لسنة 2022:

أافظ التعجيل الدستور الأخير الصادر بموجب المرسوم الرئاسى رقم 20-442 المؤرخ فى 30 ديسمبر 2020 على مكتسبات الدساتير السابقة التي مست هذه الأخيرة بمنظومة الحقوق والحرىات عموما وعلى اعتبار المرأة فاعلا هاما، كانت التعديلات مست الحقوق السياسية للمرأة خصوصا ما تعلق منها بحق الترشح. حيث نص التعديل الدستورى الجديد فى مادته 59 على: "تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها فى المجالس المنتخبة. يحدد قانون عضوى شروط تطبيق هذا الحكم".

كما أكد التعديل الدستورى الجزائرى لسنة 2020 على مبدأ التنافس بين المرأة والرجل فى مجال الشغل هذا المبدأ الذى استحدثه التعديل الدستورى لعام 2016 فى مادته 36 لتأكدته المادة 68 من التعديل الدستورى الأخير والتي تنص على ما يلي: "تعمل الدولة على ترقية التنافس بين الرجال والنساء فى سوق الشغل.

تشجيع الدولة على ترقية المرأة فى مناصب المسؤولية فى الهيئات والإدارات العمومية وعلى مستوى المؤسسات." وهنا إشارة واضحة إلى اهتمام الجزائر بفكرة المشاركة المشاركة السياسية للمرأة وتفعيلها وتجييدها على أرض الواقع سواء من خلال تواجدها فى المجالس المنتخبة أو من خلال السماح لها بالظفر مثلها مثل الرجل بمراكز اتخاذ القرار.

كما أن مضمون المادة 59 من التعديل الدستورى لسنة 2020 تطابق مع ما جاء فى الأمر رقم 01/21 المؤرخ فى 10 مارس 2021 والمتضمن القانون العضوى المتعلق بنظام الانتخابات، حيث فرض الأمر 01/21 مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء والشباب فى الترشح فى المجالس المنتخبة، لأغيا بذلك حصة المرأة الثابتة فى المقاعد التي أقرها القانون العضوى 03/12. وفى الأخير يمكننا القول أن إدخال الجزائر للتعديلات الدستورية والتشريعية بالنسبة لموضوع المشاركة السياسية النسوية كان لغاية تأكيد على حقوق المرأة وتمكينها من الوصول إلى مواقع اتخاذ القرار، ودعم أدائها داخل المؤسسات السياسية، ولتعزير قدرتها على المبادرة لتشريعات تراعى المساواة، وعدم التمييز.

المحور الثالث: تفعيل مبدأ المناصفة على أشكال المشاركة السياسية للمرأة

المشاركة السياسية للمرأة د حققت فى السنوات الأخيرة عددا من الانجازات فى سبيل تمكينها من المشاركة بفعالية وهذا بفضل الإصلاحات السياسية، التي سعت إليها الدولة حيث سهرت على ترقية الحقوق السياسية للمرأة، وتوسيع حظوظها فى تمثيلها فى المجالس المنتخبة، وسنعالج النقطتين التاليتين كل من تفعيل مبدأ المناصفة على عملية الترشح، بالإضافة إلى تفعيل مبدأ المناصفة فى تشكيل الأحزاب السياسية.

أولا : تفعيل مبدأ المناصفة فى عملية الترشح

أكدت الدساتير الجزائرية على مبدأ المساواة بين الجنسين فى الحقوق السياسية وبالتحديد فى كل من حق التصويت وحق الترشح.

1- المناصفة فى عملية الترشح

التعديل الدستوري لسنة 2020 أقر في في المادة 59 على فكرة ترقية الحقوق السياسية للمرأة، من خلال توسيع حظوظها في المجالس المنتخبة، وقد قرر ذلك من خلال القانون العضوي 03-12، وأيضا الأمر 01-21 الذي نادى بفكرة التمثيل النسوي في القوائم الانتخابية بالمناصفة، والمساواة وإلغاء نظام الكوتا.

نلمس من خلال النص أن المشرع استعمل عبارة المترشح ونلاحظ أن هذا المصطلح ينطبق على الرجل والمرأة، وباستقراء نص المادة 317 من الأمر 01-21 المعدل والمتمم أنه عند إيداع ملفات الترشح، تعلم السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات المترشحين بأن لقوائم المقدمة لا بد أن تكون برعاية أحزاب سياسية أو قوائم مستقلة وإلا تتعرض للرفض وهذا فقط بالنسبة للانتخابات المحلية، كما أنه في الدوائر الانتخابية التي لم تتمكن قوائم المترشحين من تحقيق شرط المناصفة أن تقدم طلب الترخيص ضمن ملف المترشح الموكل من حزب سياسي أو قائمة مستقلة لدى منسق المندوبية الولائي.

وأشارت المادة 176 فقرة 02 من الأمر 01-21 على أن "يتعين على القوائم المتقدمة للانتخابات المحلية مراعاة مبدأ المناصفة بين النساء والرجال وأن تخصص على الأقل نصف الترشيحات للمترشحين الذين تقل أعمارهم عن أربعين (40) سنة وأن يكون لثلث مترشحي القائمة على الأقل مستوى جامعي .

كما أشارت المادة أعلاه في الفقرة الثالثة منها على أن مبدأ المناصفة لا يطبق سوى في البلديات التي يساوي عدد سكانها أو يزيد عن عشرون (20.000) نسمة

على الرغم من تقرير المشرع من خلال الأمر 01-21 مبدأ المناصفة بين الجنسين في الترشيحات، إلا أن هذا المبدأ لا يضمن للمرأة الفوز بالمقاعد الانتخابية، بالإضافة إلى أن الأمر 01-21 لم يفصل في الإجراءات الخاصة التي تضمن المشاركة الفعلية للنساء في المجالس المنتخبة، وإنما ترك الأمر للناخب وحده، لاختيار مرشحه في النظام الانتخابي القائم على القائمة المفتوحة، مما قلص حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة (مدافرة، 2021، 194)

2- توزيع المقاعد

المشرع الجزائري من خلال في الأمر 01-21 حث على ترقية المرأة داخل المجالس المنتخبة، بتقريره لمبدأ المناصفة وقد تم الإشارة لذلك في كل من التعديل الدستوري لسنة 2020 والأمر 01/21، كما قررت المادة 171 من الأمر 01-21 على أن "توزع المقاعد المطلوبة شغلها بين القوائم بالتناسب حسب عدد الأصوات التي تحصلت عليها كل قائمة مع تطبيق قاعدة الباقي الأقوى.

كما أشار النص في فقرته الثانية: على أن "لا تؤخذ في الحسبان، عند توزيع المقاعد القوائم التي لم تحصل على نسبة خمسة في المائة (5) على الأقل، من الأصوات المعبر عنها.

حيث يمكن حساب عدد المقاعد عن طريق المعامل الانتخابي، والذي يتحقق بقسمة عدد الأصوات المعبرة عنها في كل دائرة انتخابية على عدد المقاعد ضمن نفس الدائرة الانتخابية، حيث تسحب من عدد الأصوات الصحيحة المعبر عنها، ضمن كل دائرة انتخابية عند الاقتضاء الأصوات التي تحصلت عليها القوائم وهذا ما نصت عليه المادة 171 فقرة 2.

وقد فرضت المادة 173 من الأمر 01-21 على أن يتم توزيع المقاعد في إطار أحكام المادة 171 من نفس القانون حسب الكيفيات الآتية:

1. يقرر المعامل الانتخابي في كل دائرة انتخابية حسب الأحكام المبينة في المادة 172 من الأمر 01/21.

2. تستفيد كل قائمة من عدد المقاعد حسب عدد المرات التي فيها على المعامل الانتخابي

3. عند تساوى الأصوات الحصل عليها يعلن فائز المترشح الأكبر سنا وفق ما أشارت إليه المادة 04 من الأمر 13/21 المعدل لأحكام المادة 65 من القانون 10/11 والتي قررت أن يقدم المترشح للانتخاب لرئاسة المجلس الشعبي البلدى من القائمة المتحصلة على خمسة وثلاثين فى المادة 35 ٪ على الأقل من المقاعد، و يمكن للقائمتين المتحصلتين على نسبة 35 ٪ من المقاعد تقديم مرشح عنها.

وفى حالة عدم الحصول أى قائمة على خمسة وثلاثين فى المئة 35 ٪ على الأقل من المقاعد يمكن لجميع القوائم تقديم مرشح عنها. فى حالة تساوى الأصوات الحصل عليها، يعلن فائز المترشح الأكبر سنا. كما ألزمت المادة 176فقرة 02 توافر شرط المناصفة بين الرجال والنساء بنصها: "يتعين على القوائم المتقدمة للانتخابات تحت طائلة رفض القائمة ، مراعاة مبدأ المناصفة بين النساء والرجال وأن تخصص، على الأقل نصف 1/2 الترشيحات للمترشحين الذين تقل أعمارهم عن أربعين 40 سنة

ثانيا: تفعيل مبدأ المناصفة فى تشكيل الأحزاب السياسية

حتى يتم تحقيق وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة فى تشكيل الأحزاب السياسية بتجسيد مبدأ المناصفة وتطبيقه بين الرجل والمرأة ، بالإضافة إلى تمتع المرأة بكافة الحقوق السياسية المكسة دستوريا .

1- مشاركة المرأة سياسيا على ضوء القانون المتعلق بالأحزاب السياسية

بظهور التعديدية السياسية سنة 1989 اتجهت مختلف التيارات والجماعات والأفراد إلى التكتل فى كيانات متعددة ، وتوجهات مختلفة حيث قامت بتأسيس جمعيات ذات طابع سياسي استثناء لما ورد فى دستور 1989 (البار ، 2014، 209) وكان لدستور 1989 الفضل فى ظهور الأحزاب السياسية ، كما ساهم القانون 89-11 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي فى إنعاش هذا التوجه من خلال المواد 6 ، 5 منه.

وتبلورت فكرة إنشاء الأحزاب السياسية وتطورت ابتداء من دستور 1996 ، وبعدها التعديل الدستوري بمقتضى الاستفتاء الشعبي ، و أيضا بصدور القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية فى مارس عام 1997 حيث تضمن نص المادة 42 منه على حق إنشاء الأحزاب السياسية : " وأن حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف ومضمون". بالرجوع لقانون الأحزاب السياسية رقم 12-04 نلاحظ أنه ألزم بضرورة توفر نسبة معينة من النساء ضمن الأعضاء المؤسسين للحزب السياسي. هذا الأمر لم يتم الإشارة إليه فى القانون القديم 97-09 .

2- المناصفة فى تشكيل الأحزاب السياسية

إن القانون 12/04 السابق الذكر ، نص على إلزامية وجود نسبة من النساء على مستوى الأحزاب السياسية المعتمدة ، وهو آلية جديدة من أجل القضاء على اللامساواة الواقعية بين الرجل والمرأة، بخصوص ممارسة هذه الحرية السياسية فى تكوين الحزب السياس (بودهم ، 2019 ، ص324) وهذا الأمر يعتبر من المستجدات التي جاء بها القانون 12-04 مع العلم أنه لم يتم الإشارة لها فى القانون السابق وهو ماتضمنته أيضا أحكام المادتين 59 و 68 من التعديل الدستوري لسنة 2020 .

ويجدر بالذكر أن الأمر 21-01 لعب دورا هاما فى إزالة العقوبات التي تحول دون مشاركة المرأة سياسيا وفى تحقيق التناسف بين الرجل والمرأة ، ومن أمثلة تقرير وتأكيد الحقوق السياسية للمرأة من خلال النصوص ماورد فى أحكام المادة 10 من قانون الأحزاب 12-04 والتي أشارت إلى إمكانية مشاركة المرأة فى حالة حصولها على نصاب الرشد الانتخابي فى أى حزب سياسي فالتعددية لا يمكن أن تظهر إلا بوجود سياسة التي تمنح المنتخبين حرية الاختيار بين مختلف البرامج السياسية ومواجهة انحراف السلطة (دغيش ، 2016 ، 120)

ومن أمثلة تقرير هذا الحق وتأكيده ما ورد في نص المادة 10 من القانون العضوي 04-12 : " يمكن لكل جزائري وجزائرية بلغوا سن الرشد القانوني للانخراط في حزب سياسي واحد من اختيارهم أو الانسحاب منه في أي وقت... وبخصوص مرحلة التصريح بالحزب السياسي، قررت المادة 17 من القانون 04-12 على الشروط الواجب توافرها في الأعضاء المؤسسين لحزب سياسي، كما قررت على وجوبية تمثيل نسبة من النساء من ضمن الأعضاء المؤسسين حتى لا تنحصر عملية تأسيس الحزب السياسي في يد الرجال دون النساء.

خاتمة:

إن المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المنتخبة ، وتفعيل مبدأ التنافس بينها وبين الرجل تمتعها بكافة الحقوق السياسية والمدنية مثلها مثل الرجل، تكون من خلال مشاركتها في الترشح وإنشاء الأحزاب السياسية، فهما يعتبران من الحقوق السياسية والمعترف بها دستوريا ، فيعني بها كل مواطن جزائري بالمشاركة في الحياة السياسية وذلك بناء على شروط التي كرسها المؤسس الدستوري، وبترقية الحقوق السياسية للمرأة والتي تعمل الدولة على توسيع حظوظها في المجالس المنتخبة وكل هذه الإصلاحات التي عملت عليها الجزائر منذ الاستقلال وذلك خلال القوانين والمواثيق الدولية .إلا أن تطبيق مبدأ المناصفة لقد بقي تعارض مع الواقع الاجتماعي فالرجوع إلى المجتمع والقيم التي تقوم عليها مضمون الأعراف الاجتماعية ، حيث لقيت المرأة عوائق قانونية لأنها تعتبر حلا قانونيا لضعف وتمييز حضور النساء في المجال السياسي وعلى مستوى شغل المناصب القيادية. والعوائق الاجتماعية فالمجتمعات العربية مجتمعات ذكورية وإن حياة المرأة تفرض لها البقاء في المنزل لرعاية أطفالها .

المشرع الجزائري لم يوفق إلى حد بعيد في تطبيق مبدأ المناصفة والرفع من التمثيلية السياسية للمرأة في صنع القرار ذلك لاشتراط الأمر 01/21 مراعاة مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء واعتبرها شرطا جوهريا يجب مراعاته لدى تقديم الترشيحات فقط دون أن يمتد هذا الحكم إلى عملية توزيع المقاعد في الاستخلاف وهذا ما جعله لا يحقق الغاية المرجوة منه الأمر الذي أدى في الواقع إلى تدني واضح في نسبة تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة.

ولعل أهم سبب لانخفاض نسبة ترشح المرأة يعود إلى أسباب اجتماعية نتيجة الموروث الثقافي الذي فرضه المجتمع الذي يحصر العمل السياسي على الرجال فقط وهذا ما أدى إلى عزوفها عن الترشح إما لنقص الخبرة أو عدم وعيها بأهمية دورها السياسي.

من أهم التوصيات :

- العمل على تأهيل المرأة سياسيا حتى تضمن تمثيلها في المجالس المنتخبة كما ونوعا من خلال إصلاح اجتماعي شامل يكفل إعادة الاعتبار والثقة للمرأة ، وتبقى المرأة في تحد كبير فعليها أن تثبت أحقيتها في التمثيل السياسي.
- ضرورة إصدار القانون العضوي الذي أحالت إليه المادة 59 فقرة 02 من التعديل الدستوري لسنة 2020 المحدد لشروط ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة .

قائمة المصنر والمراجع

أ- الكتب:

- 1- البار، أمين، دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية . ط1 . مكتبة الوفاء القانونية ، 2014.

ب- المقالات:

- 1- حكيم طيبون، المشاركة السياسية في الجزائر "نظام الكوتا كنموذج"، مجلة صوت القانون، العدد2، 2014، ص175

2- فائزة مدافرة ، "التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية من نظام الكوتا إلى مبدأ المناصفة". المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية : 58: (5)، 2021، ص 194-220.

3- حنان ميساوي ، "تمثيل المرأة في الجزائر في المجالس المنتخبة في نظام الحصص إلى مبدأ المناصفة". مجلة القانون والعلوم السياسية: 8 (2)، 2022، ص 360-385

4- سليمة قزلان، نظام المناصفة كبديل لنظام الكوتا لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة على مستوى المجالس المنتخبة، مجلة العلوم القانونية، المجلد 8، العدد 2، 2022، ص 236.

ج- الرسائل الجامعية:

1- فاطمة بودرهم ، "المشاركة السياسية للمرأة في التجربة الديمقراطية الجزائرية"، أطروحة الدكتوراه . كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 2022.

2- سامية بادي، المرأة والمشاركة السياسية، التصويت العمل الحزبي العمل النيابي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم التنمية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005.

3- نبيلة دغيش ، "التمثيل السياسي للمرأة في المجالس للمنتخبة"، مذكرة ماستر غير منشورة . كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية ، 2016.